تخير المفتي الذي لم يبلغ رتبة الترجيح وهذا منه راجع
الرملي في النهاية وقد قرر افتاح النطاع بعدة الرجع
مع حضوره وانفاقه وبالاولى مع حضوره وانفاقه
لتضررها بعدم الوطء وبخدمه ومرضه وجنونه
لعدم استيفائها التهوء لنفرة الطبع عنه فكيف تمكث
في مسلتنا جميع عمرها من صباها الى كهولتها بلا
موتها بلا زوج ولا نفقة هذا العمري من غاية الحرج
الذي نفاه الله عن هذا الدين بنص القرآن ونفاه
بنسه في الاحاديث الصحيحة ورأيت في شاوي الامام
المجتهد في مذهب الشافعي السراج البلقيني امرأة غاب
زوجها بعد الهجرة ثلاث سنين وترك لها نفقة عندها
منه بلا نفقة ولا منفق ولم يتمتع من السفر معه واقامت
مقيمة على الطاعة وليس لها ما حاضر ولا غائب
تستقرض عليه ولم يجد من تستقرض منه الخطاب
باستحقاق الفسخ للآخرة والله اعلم وكثير من المسائل
التي انتقدوها متعقبو كلام شيخ الاسلام الحق فيها
مع شيخ الاسلام كما يعلم ذلك بتتبع كلامه وكلام
المتعقبين

للمتعقبين كلامه وكلام ائمتنا الشافعية فمن ذلك
مسئلة المفلس اذا اشترى ثوبا ولم يسلم قيمته وصبغه
بصبغ ثم حجر عليه فان البائع يرجع في ثوبه ان شاء
ثم ان لم تزد قيمة الثوب بالصبغ لاشئ للمفلس وان
زادت به شاركه المفلس صاحب الثوب وفي كيفية
الشركة وجهان احدهما يكون كل الثوب للبائع وكل
الصبغ للمفلس والثاني انهما يشتركان فيهما بحسب
قيمتهما فاذا كان الثوب قبل الصبغ يساوي اربعة دراهم
والصبغ درهمين فصارت قيمته مصبوغا ستة
دراهم فعلى الثاني يكون لصاحب الثوب ثلثاه وثلثا
الصبغ ولصاحب الصبغ ثلثه وثلث الثوب اذا تقرر
ذلك فاعلم ان خلاصة الوجهين المذكورين موجودة في
كلام التبخيتين وفرعهما لكنهم لم يرجحوا بترجيح احدهما
واختلف متأخروا ائمتنا في الترجيح بينهما فجرى جمهورهم
على ترجيح الاول تبعا لابن المقري وهو المفتي به اليوم
فاما شيخ الاسلام زكريا الانصاري رحمه الله تعالى
الذي كلامنا فيه فرجح في شرحه على الروض وكذا في

Copyright © King Saud University 1957

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)